مجلة أنسنة للبحوث و الدراسات مجلد: 09 عدد: 01 2018 ISSN: 2170-0575/ EISSN 2602-5124
الكاتب: العلوي جميلة عنوان المقال: سياسات اسكانية ام رسم لعشوائيات حضرية
تاريخ الإرسال: 2017/12/23 تاريخ القبول: 2018/08/01 تاريخ النشر: 2018/08/17

سياسات اسكانية ام رسم لعشوائيات حضرية-الدراسة الميدانية بمدينة سطيف

الكاتب: العلوي جميلة
محمد لمين دباغين –سطيف2
البريد الإلكتروني: djamilalaloui82@gmail.com

الملخص:

تبحث الدراسة في رصد اليات السياسة الاسكانية في إطار تنمية وتسيير المجال الحضري مسترشدا بأبرز ميكانيزمات الحكامة الحضرية، واهم العوامل التي أدت الى اضعافها جراء تفاقم مشكلة الإسكان بالمدن الجزائرية، وما انجر عنها من إسكان غير مشروع أطلق عليه اسم العشوائيات الحضرية، بفعل ارتفاع وتيرة النمو الحضري وتوسع مجال المدينة. وفي ظل برامج اسكانية ومشاريع تنموية سطرتها مخططات عمرانية، وأدوات تشريعية لتنظيم المجال الحضري للمدينة تحت ما يعرف بسياسة المدينة وقانون 06/06، الذي جاء من اجل محو الفوارق المجالية والاجتماعية بين احياء المدينة. هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد هدفت الدراسة الى معرفة تمثلات السكان لمجموع السياسات والبرامج الاسكانية التي سطرتها الدولة من اجل تحقيق تكافؤ اجتماعي بين سكان الاحياء، والقضاء على التمايزات الاجتماعية والهامشية المجالية، وتحسين صورة المدينة الجمالية من خلال القضاء على العشوائيات الحضرية فإلى أي مدى نجحت الدولة في إرساء سياستها فيما يخص هذا المجال؟

الكلمات المفتاحية: سياسات الإسكان، سياسة المدينة، الحكامة الحضرية، العشوائيات الحضرية.

Résumé :

L'étude cherche à comprendre les mécanismes de la politique d'habitation dans le cadre du développement et de gestion de secteur urbaine informé par des facteurs importantes de gouvernance urbaine. Conduit à augmenter le problème de logement dans les villes Algérienne, et la situation grave des bidonvilles urbaines à cause de croissance urbain élevé et la densité de la zone urbaine. Sous le programme de l'habitation et des projets de développement et ainsi les outils l'égislatifs pour organiser le secteur urbaine, dans le cadre politique de la ville et la lois 06/06 qui est venu pour faire disparaitre et supprimer la différenciation sociales et spatiales entre les quartiers des villes, d'une part, l'objectif de cette

étude c'est de connaitre les représentations de la population face aux groupement programmatique d'habitation politique planifier part l'état, pour une égalité sociale des citadins qui se valent. Et aussi Extirpation des marginaux sociaux et spatiales, et améliorer l'image esthétique de la ville et dissoudre les bidonvilles dans quelle mesure l'état a-t-il réussi à établir sa politique dans ce domaine ?

Les mots clés : les politiques d'habitation, la politique de la ville, gouvernance urbaine, les bidonvilles .

أولا مشكلة الدراسة

1- الإشكالية:

تواجه المدينة العربية العديد من التحديات لعل أبرزها ما تعلق بالجانب العمراني، والسكاني فقد أدى النمو الديموغرافي الذي شهدته معظم المدن العربية الى انبثاق نماذج، وأنماط جديدة للسكن في خضم تفاقم مشكلة السكن والإسكان. وقصور برامج التنمية والسياسات الحضرية التي عمدتها مختلف المدن، من اجل تسيير والتحكم في نمو المدن وتوجيهها استنادا لخطط حضرية تضمن امتصاص التدفق السكاني الذي تعيشه كبريات المدن العربية، ومع تنامي معدلات الهجرة الداخلية التي أدت الى تطويق هذه المدن بأحزمة من السكنات العشوائية ،مهدت لظهور ما يعرف بالإسكان غير المشروع كحتمية لإفرازات اقتصادية وسياسية وديموغرافية .و أصبحت هذه الأحزمة العشوائية تعاني الفقر والاقصاء او التهميش الاجتماعي، مما يهدد بانفجارات اجتماعية عبر عنها علماء الاجتماع بالباثولوجيا الاجتماعية.

وقد شغل موضوع السياسات الاسكانية والعشوائيات الحضرية في المدينة الجزائرية، العديد من الباحثين، نظرا للانعكاسات والاثار المترتبة على تنظيم المجال الحضري للمدينة من جهة، ومن جهة أخرى على ساكنيه وأبرز المشكلات الاجتماعية الناجمة عنه المتمثلة في خلق فوارق مجالية واجتماعية بين سكان المدينة.

ونظرا لاستفحال ظاهرة الحراك المجالي الذي عرفته المدن، من خلال عمليات الانتقال بين احياء المدينة، والذي صاحبه إسكان عشوائي يحمل مجموعة من الدلالات، لعل أبرزها ما يعرف بالهامشية المجالية. كان لابد على السلطات المحلية من البحث عن وسيلة او طرح ميكانيزمات لمحاولة خلق تمازج واندماج اجتماعي بينها وبين باقي طبقات المجتمع. وبالتالي محو التمايزات

المجالية التي شهدتها هذه الاحياء، وإعادة تأهيل وادماج هذه النطاقات الحضرية ضمن النسيج الحضري للمدينة وخلق مدينة متناسقة.

غير ان العكس حدث في المدن الجزائرية، فتبنيها للنظام الاشتراكي وبعد ذلك للرأسمالية أثر بوضوح على البيئة الحضرية لها، الامر الذي حال دون معرفة وتبلور مثل هذه السياسات من ارضية واقعية، فالمعمول به هو نماذج وتجارب اجنبية لا تمت بصلة للواقع، فكانت معظم السياسات والاليات تبحث في مجال الاهتمام بالكم واهمال النوع الذي يبرز الجانب الاجتماعي للسكان، فتمازجت الأنماط العمرانية وانتشرت البناءات العمودية بمقاييس ومعايير عالمية، بمقابل احياء وسكنات عشوائية تفتقر لأدنى شروط الحياة الاجتماعية اللائقة.

ولتجاوز الوضعية والانتقال بالمدن إلى مستوى مشاريع حضرية مندمجة تخدم ساكنيها ووافديها، سطرت الدولة مجموعة من المشاريع والبرامج الاسكانية والتنموية لاستقطاب الزيادة الديمغرافية ومحو الفوارق الاجتماعية بين ساكنيها، وكان من أبرز المقاربات والطروحات التي تبنتها الدولة ما يعرف بسياسة المدينة، هذه الأخيرة التي كانت سببا في ظهور عمران المشاريع وكرد فعل على استفحال مشاكل المدن فيها خاصة مع بروز مشاكل الضواحي. فسياسة المدينة جاءت لأجل معالجة الاختلالات المجالية والاجتماعية للمدن. كما انها تهدف الى تثمين الاحياء الحضرية والتقليل من التمايزات الاجتماعية والمجالية بين سكان المدينة.

ولعل من أبرز المدن الجزائرية التي لم تكن بمنأى عن السياق العام لإرهاصات المدينة الجزائرية نجد مدينة سطيف، ففي ظل عمليات التوسع التي عرفتها المدينة على حساب التجمعات العمرانية الثانوية التي حددتها مخططات التعمير كمجالات ومنافذ لتوسع المدينة وتوجيه نموها نجد القطب الحضري شوف لكداد الذي شهد حركة نمو واسعة جراء عمليات النزوح والهجرة الريفية التي عرفتها المدينة الامر الذي جعل هذه التجمعات و الاحياء تتخبط في عشوائية لا متناهية، و اقصاء و تهميشا من طرف السلطات المحلية بالرغم من تدعيمه بالقطب الجامعي الباز الذي كان احد عوامل نمو الحي و تطوره و الحاقة بسلسة من البرامج الاسكانية التي تمثلت في الاقامات الجامعية و بعض المرافق الخدماتية و المشاريع السكنية ، لكن الاشكال الذي يبقى مطروحا هو:

- **هل ضعف اليات الحكامة الحضرية وفشل السياسات الاسكانية ساهم في بروز وتفاقم العشوائيات بالمدينة الجزائرية؟ وهل مشكلة العشوائيات الحضرية تكمن في عدم استجابة مخططات الإسكان للخصائص الاجتماعية والثقافية للسكان؟**

التساؤلات الفرعية:

- هل الحراك المجالي ساهم في اضعاف سياسات الإسكان وبروز الاحياء العشوائية؟
- هل ارتفاع معدلات النمو الديموغرافي والهجرة الداخلية نحو المدينة وداخل الاحياء العشوائية يحول دون تنفيذ شامل لسياسات الإسكان؟
- هل سياسات الإسكان التي تبنتها الدولة - والمتمثلة في قانون المدينة –كافية للحد من نمو العشوائيات؟
- ما هي تمثلات السكان تجاه البرامج الاسكانية، وهل ساهمت في الحفاظ على الخصوصية الاجتماعية والثقافية للسكان؟

الأهداف:

من هنا تتجلى اهداف الدراسة والتي تكمن في التعرف على سياسات الإسكان و ابرز الاليات التي عمدتها الدولة و المدينة في تنظيم المجال الحضري و احتواء العشوائيات الحضرية و كذا معرفة مدى فعالية هذه السياسات من خلال توجيه النمو الديموغرافي الذي تعيشه المدن وتوجيه حركات الهجرة الداخلية بترشيد و عقلانية للحد من النمو العشوائي و المفرط للمدينة الجزائرية بصفة عامة و مدينة سطيف بصفة خاصة .بالإضافة الى التعرف على اهم الخصائص الاجتماعية و الثقافية والاقتصادية ، مع تشخيص الواقع الفعلي للعشوائيات الحضرية و ما تعيشه من اقصاءات و تهميش مجالي و اجتماعي. ومعرفة تمثلات السكان تجاه البرامج الاسكانية التي اعتمدتها الدولة كمشاريع تنموية من اجل خلق تناسق بين احياء المدينة ومحو الفوارق الاجتماعية والمجالية بين الاحياء وإعادة ادماج العشوائيات ضمن النسيج الحضري للمدينة.

2- **الفرضيات:** انطلاقا من تحديد الهدف من الدراسة وتساؤلاتها يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية العامة:

- **ضعف اليات الحكامة الحضرية وفشل السياسات الاسكانية ساهم في بروز العشوائيات بالمدينة الجزائرية، كما ان عدم استجابة مخططات الإسكان للخصائص الاجتماعية والثقافية للسكان أدى الى تفاقمها.**

الفرضيات الجزئية:

1 –ساهم الحراك المجالي الذي شهدته المدينة في فشل سياسات الإسكان وتفاقم العشوائيات الحضرية.

2- أدى النمو الديموغرافي نحو المدينة وداخل الاحياء العشوائية الى الاخلال في التنفيذ الشامل لسياسة الإسكان.

3- سياسات الإسكان التي تبنتها المدينة غير كافية للحد من نمو العشوائيات الحضرية.

4- للسكان نظرة سلبية تجاه البرامج الاسكانية، حيث انها لا تساهم في الحفاظ على الخصوصية الاجتماعية والثقافية للسكان.

3- تحديد المفاهيم:

- **مفهوم سياسة الاسكان:**

- **تعريف السياسة:** لغة: جاء في لسان العرب لابن منظور ان السياسة مصد ر للفعل ساس يسوس، وساس الامر سياسة: قام به، وسوسه القوم: جعلوه يسوسهم. **(ابن منظور**،1996، **ص**429)

وبشكل عام يمكن القول ان السياسة في اللغة العربية تشير الى معنى الرياسة والقيادة والذكاء والفطنة.

اما مصطلح السياسة في اللغات الغربية ومنها الانجليزية(politics) والفرنسية(politique) فهو مشتق من ثلاث كلمات لاتينية هي:

- polis وتعني المدينة، وقد كانت المدينة هي الوحدة السياسية في اليونان القديمة، حيث عرفت اليونان آنذاك ما أطلق عليه اسم دولة المدينة.

- politica وتعني الأشياء السياسية والمدنية النظرية، وكل ما إذا ذكر تبادر الى الذهن معنى السياسة كالدستور والحكومة والسيادة وغيرها من الكلمات.

- politike وتعني السياسة كفن او كممارسة يقوم بها السياسيون. **(حسن سيد سليمان**،2010، **ص**5)

ومصطلح سياسة يشير الى ما تصنعه الدولة وتنفذه من خطط وبرامج عمل، كان نقول سياسة خارجية، سياسة مالية، سياسة اجتماعية، وسياسة اقتصادية وتشكل مجتمعة سياسات الدولة والتي تمثل الجوانب العملية الهادفة. وبمعنى اخر فإنها تهتم بتدبير ووضع خطط وبرامج على مختلف الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والمالية والمجالية.

- **مفهوم الإسكان:**

استخدم مفهوم الإسكان في سياقات متباينة كما حدد بطرق مختلفة فمصطلح الإسكان عامة يشمل على مجالات السكن والطرق والمرافق العامة وما يتصل بالجوانب المادية من الحياة حيث

يؤكد "**عبد الحميد دليمي**" ان "الإسكان ليس مجرد المأوى ولكنه جزء من نسيج الحياة الاجتماعية في المجاورة وفي المجتمع ككل، وفي نفس الوقت يلمس أوجها كثيرة من التنمية والأنشطة الاقتصادية ويلعب الإسكان دورا كبيرا في النمو الاقتصادي والحضاري للمجتمع. **(عبد الحميد دليمي،ص36)**

من خلال ا لتعريف الذي قدمه "عبد الحميد دليمي" فان مفهوم الإسكان أوسع واشمل فهو لا يمثل السكن بل ابعد من ذلك، اذ يعمل على دفع عجلة التنمية الاجتماعية بصفة عامة من خلال مشاريع تنموية تعمل على تطوير النمو الاقتصادي والاجتماعي.

- اما "**جيلاني بن عمران**" فيؤكد ان "الإسكان" ليس فقط البناية التي تحمي الانسان "المسكن" بل تشمل أيضا كل المحيط حول البناية من خدمات وتجهيزات ووسائل مختلفة تضمن الصحة النفسية والعقلية لحياة الاسرة والفرد. **(جيلاني بن عمر،ص25)**

وبالنسبة للتعريف الذي تناوله "جيلاني بن عمران" فانه يؤكد على ان الإسكان يتكون من متغيرين أساسيين وهما السكن وتوفير البنى التحتية والمرافق الخدماتية، من اجل ضمان حياة او عيش كريم للسكان.

تعريف السياسة السكنية: لا توجد تعاريف صريحة او دقيقة حول هذا المفهوم خاصة ضمن الاختصاص بالرغم من تداوله بشكل موسع في تخصصات التهيئة والاقتصاد، فمنهم من اعتبرها مجموع المعايير التي اعتمدتها الدولة، حيث تتمثل في وضع الوسائل واليات التدخل في السوق السكني، اين تتسنى لها خلق تكافؤ بين العرض والطلب، أي ان السياسات السكنية تشكل الاليات المعمول بها في سوق السكن فهي تعادل الكم في السكن مع مؤشري العرض والطلب.

وعلى هذا الأساس فان السياسة الاسكانية تتحدد من خلال معرفة الهدف المنوط بها، ومن خلال البرامج السكنية والمعطى الرقمي للسكنات وتعدد الصيغ والنماذج فإنها تحقيق لمعطى كمي بعيدا عن الطرح النوعي او الكيفي الذي يجسد جماليات المدينة، وهذا ما تفتقره المدن الجزائرية بصفة عامة والسياسات التنموية في هذا المجال.

3- المفهوم الاجرائي لسياسات الإسكان:

من خلال تناولنا لمفهوم سياسة ومفهوم الإسكان يمكن القول ان سياسة الإسكان هي مجموع التدابير والإجراءات والاليات التي تتخذها السلطات المحلية من اجل اعمار الاحياء، وهذا من خلال المشاريع التنموية في كل القطاعات خاصة منها الوحدات السكنية والتجهيزات والمرافق الخدماتية لتحسين وترقية احياء المدينة، وكل هذا ضمن منظومة تخطيطية وتشريعية تعمل على تطوير المدينة.

- **تعريف المدينة:** اختلفت تعريفاتها حسب وجهات وابعاد كل دراسة لهذا سنركز على التعاريف الاتية:

- **تعريف المدينة:** هي مستقرة بشرية فيها تجمع سكاني كبير محدود المساحة والنطاق ومقسمة الى احياء ومحلات سكنية ويقوم النشاط الاقتصادي فيها على الصناعة والتجارة والنقل والخدمات والمؤسسات وتمتاز بصفة إدارية وبكثافة سكانية عالية كما تتميز مبانيها بالتنظيم الهندسي وسهولة الوصول فيها. (**عبد الرزاق احمد سعيد صعب**،2009، ص162).

من خلال التعريف الذي قدمه احمد سعيد صعب يمكن القول ان المدينة تتوفر على ثلاث مؤشرات أساسية والمتمثلة في الكتلة البشرية التي تعكس الكثافة السكانية، والكتلة العمرانية التي تعكس البناء الفيزيقي لها وطبيعة الأنشطة الممارسة فيها مع مبدا توزيع الأدوار وتقسيم العمل.

ويعرفها "**بارك**": "على انها منطقة طبيعة لإقامة الانسان المتحضر، لها أنماط ثقافية خاصة بها، حيث تشكل بناءا متكاملا يخضع لقوانين طبيعية واجتماعية على درجة عالية من التنظيم لا يمكن تجنبها. (**السيد عبد العاطي السيد**،2003، ص313)

يركز هذا التعريف على ابراز اهم محرك للمدينة وهو التنظيم الاجتماعي الذي يقوم على مبدأين تنظيم حيوي والاخر ثقافي وهو ما يعكس لنا ما اصطلح عليه ماركس بالبناء التحتي والبناء الفوقي.

- **مفهوم سياسة المدينة:** يطرح هذا المفهوم مجموعة من الإشكاليات تتعلق بتعريف هذه السياسة، وتحديد مجال تطبيقها، ودور الدولة والجماعات المحلية فيها، والقضايا التي ترتبط بها . ونظرا لقلة الدراسات حول تحديد هذا المفهوم فقد تم التركيز على الاصدارات المغربية في هذا المجال. وهكذا فإن "سياسة المدينة" في المغرب وحسب "**محمد بهضوض**" قد تفيد على السواء:

السياسة العامة التي تباشرها الدولة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على مستوى المجال الحضري دون المجال القروي، وهي بذلك ترادف "السياسة الحضرية".

السياسة القطاعية التي تباشرها وزارة معينة، هي "وزارة الإسكان والتعمير " وتعني مجموعة التدابير والمؤسسات والبرامج التي تطبقها هذه الوزارة في المدن.

السياسة المحلية التي تباشرها الجماعات المحلية على مستوى المدن في حدود القوانين المعمول بها (أي درجة اللامركزية)

السياسات التي تباشرها المصالح الخارجية أو القطاعية في كل مدينة، في حدود درجة اللاتمركز المتبعة، والتي تتعلق بمجالات: التعليم، والشغل، والأمن، والصحة، والثقافة، والنقل... **السياسات أو البرامج الوطنية التي تهم المدن** مثل: برنامج "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"، وبرنامج التأهيل الحضري، وبرنامج مدن دون صفيح، وبرنامج جمع النفايات ومعالجة المياه العادمة. (**محمد بهضوض**،2012)

من خلال التعاريف التي طرحها الباحث "**محمد بهضوض**" عن سياسة المدينة يمكن القول انها سياسة شمولية، حيث حاول تحديد اهم الهيئات التي تشرف عليها انطلاق من الجماعات المحلية، كما بين بصورة ادق انها تحمل مدلولات عدة ويبرز هذا من خلال المؤشرات الاتية:

- **المؤشر الأول** يكمن في ان سياسة المدينة تعادل السياسة الحضرية
- **المؤشر الثاني** يكمن في ان سياسة المدينة تعادل عملية التطوير والتأهيل الحضري، وفي هذا الصدد نسجل الطرح الذي تناوله" احمد بوذراع" الذي عمل على تقديم عمليات التطوير والتأهيل الحضري للأحياء المتخلفة.
- **المؤشر الثالث** يكمن في ان سياسة المدينة تعادل الإجراءات والتدابير التي تقرها الوزارة المعنية بشؤون المدينة.
- **تعريف اخر لسياسة المدينة:** يمكن اعتبار سياسة المدينة بانها رزمة منسقة ومدمجة من تدخلات الدولة تستهدف من خلالها أحياء او مجالات حضرية حساسة تتسم بهشاشتها، بعزلتها او بمؤهلات خاصة تستدعي تثمينا وابرازها، كما تهدف هذه السياسة المتسمة بطابعها الارادي الى تقليص الفوارق الاجتماعية بين المكونات الترابية للمجال الحضري، وذلك من خلال رؤية تتوخى المعالجة الشمولية للإشكالات خصوصا بالمدن بكل تصنيفاتها (الكبرى، المتوسطة، الصغرى) باعتبارها البؤر للاستقبال والإنتاج والمحركات الأساسية للمجال. (**عبد الكريم اشبون، ماي**2012)

من خلال هذا التعريف يمكن القول انه تناول الهدف من سياسة المدينة والمتمثل في القضاء على الفوارق الاجتماعية والهامشية المجالية بنظرة شمولية.

التعريف الاجرائي لسياسة المدينة: من خلال التعاريف المقدمة لسياسة المدينة فيمكن القول انها مجموعة من الإجراءات والتدابير لترقية الوسط الحضري والقضاء على سياسة الفوارق الاجتماعية والهامشية المجالية داخل احياء المدينة، وهذه السياسة تجسدها مجموعة من النصوص القانونية، ويتم اشراك عدد من الفئات الاجتماعية في تسطيرها وانجاحها، كما قد تستهدف عمليات التطوير الحضري والتأهيل للمناطق المتخلفة والهشة والعشوائيات الحضرية.

3- **تعريف الحكامة الحضرية:** يعتبر مفهوم الحكامة الحضرية من المفاهيم الحديثة في الدراسات الحضرية، وقد كانت المغرب السباقة في تبني مثل هذه المصطلحات التي تحمل دلالات قوية في مسالة تسيير وتدبير المجال الحضري للمدن المغربية. فالحكامة الحضرية وكما أشار اليها "**عبد العزيز رشدي** "في مقاله "**الحكامة الحضرية**" بانها تسعى لتحقيق تنمية حضرية مستدامة تجعل من المدن اقطابا استراتيجية للتنمية وتضع سياسات تنموية محلية مندمجة تضع حدا لسياسات الاقصاء والتهميش والفقر التي عرفتها المدن.

ولتحليل المفهوم أكثر فقد ذهب "**عبد العزيز رشدي**" الى طرح جملة من التساؤلات عن ماهية الحكامة الحضرية ومدلولها، وعن أهميتها في تنمية وتطوير المدن، وعن خلق مجال حضري كفيل بعيش لائق وكريم؟

- **مفهوم الحكامة** : الحكامة بصفة عامة تفيد التدبير الرشيد والمحكم، او هي فن الحكم، فهي مقاربة جديدة لوظيفة الدولة وبحث في مشروعية الوظيفة السياسية، فهي تقتضي اشكال جديدة للضبط وتنبني على تنظيم السلطة لا مركزيا وعلى العمل الجماعي والتشاركي، وكذلك فان الحكامة هي مقاربة جديدة لتدبير السلطة. (**عبد العزيز رشدي، اكتوبر**2015)

وفي تعريف اخر: الحكامة هي مجموعة من التدابير التي تهدف الى ترشيد الموارد المالية والبشرية بغاية تحقيق التنمية المجتمعية في شموليتها، فالحكامة الية فعالة لإدارة موارد المجتمع وتوجيهها نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي تتأسس على مجموعة من المبادئ: كالمشاركة والشفافية والمحاسبة والمساواة وسيادة القانون، والمساءلة والرؤية الاستراتيجية والفاعلية والكفاءة. (**عبد العزيز رشدي المرجع نفسه**).

من خلال هذين التعريفين فان الحكامة الحضرية تبحث في الاليات او الإجراءات الفعالة والهادفة، من اجل تحقيق تنمية اجتماعية، وهذا لن يتأتى الى باشراك الشركاء الاجتماعيين

من جهة ومن جهة أخرى فهي تبحث في مجموعة من المبادئ من اجل تنمية اجتماعية. والهدف الأسمى هو النهوض بالمجتمع وتحسين عيش الافراد وأوضاعهم من خلال اشراك المواطن في وضع السياسات والبرامج الاسكانية.

4- **تعريف العشوائيات الحضرية:** في إطار تعريفنا للعشوائيات الحضرية وابراز اهم ملامحها فإننا سنتناول التعاريف التي الحقت بالمنطقة العشوائية.

مفهوم المناطق العشوائية: لقد قدمت العديد من التعاريف حول العشوائيات الحضرية الا انه تم التركيز على ما يلي:

"تعد العشوائيات أحد البدائل التي فرضت نفسها لحل مشكلة الإسكان بالنسبة لفئة محدودي الدخل من سكان الحضر، وتلعب خبرات هؤلاء الافراد عبر الزمن دورا في تشكيل العشوائيات ونموها في المدن، حيث يتم نقل هذه الخبرات من جماعة لأخرى، كما تلعب الخصائص الفيزيقية والاجتماعية والسياسية والقانونية، وكذلك الأولويات والتفضيلات، والثقافة والموارد المتاحة دورها في تشكيل ونمو هذه العشوائيات. (**هناء الجوهري**،2008، **ص**156)

من خلال التعريف تبين ان هناك علاقة بين مشكلة الإسكان وانتشار العشوائيات، فحسب التعريف فقد طرحت العشوائيات كبديل لمشكلة الإسكان، هذا من جهة ومن جهة أخرى فان هناك مجموعة من العوامل التي افرزت مثل هذه المناطق تلخصت في الخصائص الايكولوجية والاجتماعية التي تتسم بها هذه الاحياء.

كما تعرف المناطق العشوائية على:" انها مجتمعات سكانية نشأت في غياب التخطيط وخروجها على القانون وتعديا على كل من الأراضي الزراعية وأملاك الدولة وهذه المناطق محرومة من الحد الأدنى لكافة أنواع المرافق الأساسية من مياه وكهرباء وطرق وصرف صحي ولا يوجد بها خدمات امنية وصحية او تعليمية او مواصلات. وتعجز عربة اسعاف او سيارة مطافئ من المرور بطرقاتها غير المهددة وشديدة الضيق" (**مصطفى محمود**،2014، **ص**54).

وبالنسبة لهذا التعريف فقد ركز على الجانب التخطيطي، حيث أكد على ان كل التجاوزات التي تعرفها التجمعات السكنية والابتعاد او اهمال الجانب التخطيطي، مع انعدام ونقص في المرافق الخدماتية والبنى التحتية يشكل مناطق عشوائية.

ثانيا العشوائيات الحضرية في الجزائر:

تشكل العشوائيات الحضرية ظاهرة عالمية بمختلف الابعاد والمستويات، فقد أصبحت السمة الغالبة على المدن التي ما فتئت ان وجدت، نفسها محاطة بأحزمة من الاحياء السكنية الهشة او ما يطلق عليها الباحثين بالأحياء المتخلفة وغير المخططة واحزمة الفقر والصفيح، التي تحمل

العديد من الخصائص والدلالات لعل أبرزها الازدحام السكني وتدهور الأحوال السكنية ونقص المرافق الخدماتية.

والجزائر هي الأخرى من البلدان العربية التي شهدت بروز ونمو هذا النمط السكنات او ما يعرف بالعشوائيات الحضرية، وقد استفحلت هذه الظاهرة بعد الاستقلال مباشرة جراء عمليات الهجرة والتوافد الذي عرفته المدن الجزائرية وتطويقها بأحزمة من البيوت القصديرية نتيجة الضغط الذي خلفته عمليات النزوح الريفي، بحثا عن حياة كريمة وما توفره المدينة من مناصب شغل العمل، وكذا البحث عن الامن والاستقرار.

وقد ارجع احمد بوذراع وجود هذه المناطق الى مجموعة من العوامل المتمثلة في: - ازمة السكن وارتفاع الايجار وتمكن العقارات. - تدهور الصيانة والحماية العمرانية للأبنية. - تكدس السكان وارتفاع الكثافة السكانية وشدة الازدحام. - تدهور الأحوال وانخفاض الدخل والصحة والتعليم. - التغير في العلاقات الاجتماعية وتباين المعاملات بين الناس. - المعاناة الشديدة في الحصول على الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة. - ظهور المشاكل والامراض الاجتماعية الخطيرة. (**احمد بوذراع**،1997، ص174)

من خلال ما تقدم به "احمد بوذراع" فان وجود مثل هذه المشاكل يساهم في بلورة مناطق عشوائية تحمل نفس خصائص وسمات المناطق المتخلفة كما عبر عنها في كتابه التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن والتي الحقها بمجموعة من الخصائص.

ثالثا السياسات الاسكانية بالجزائر: عرفت السياسات الاسكانية التي عمدتها الجزائر في اطار التحكم في النمو العشوائي المفرط الذي شهدتها ابرز مدنها و تنظيم مجالها الحضري تطورات تجسدت في مراحل عدة يمكن تقسيمها الى فترة ما قبل الاستقلال و فترة بعد الاستقلال حيث شهدت هذه الأخيرة تحولات و تغيرات مست جميع جوانب الحياة الاجتماعية، و يمكن تقسيمها الى عدة مراحل لعل ابرزها فترة التسعينات التي شهدت خلاله المدن الجزائرية مشاريع تنموية و برامج اسكانية في ظل مخططات عمرانية و أدوات تشريعية لتخطيط المجال الحضري و تهيئته.

وعليه يمكن القول ان السياسات الاسكانية في الجزائر اهتمت بالجانب الكمي واهملت النوع، وهذا ما تجلى في صفحات المخططات التنموية التي حملت أرقاما فخمة في مجال البناء والسكن واستصدار عدد من الصيغ السكنية.

وقد تجسد دور الدولة في ضمان تمويل بناء المساكن ومنح المساعدات المباشرة وغير المباشرة لتحقيق أفضل برنامج لها، حيث تم وضع العديد من اشكال الإنتاج السكني. (Taleb karim,2017)

وقد اعتمدت على مجموعة من التشريعات والأدوات لتجسيد سياستها في قطاع السكن والتعمير وتسيير المجال الحضري، ومن أبرز ما اعتمدته مايلي:

أدوات التشريع الحضري المعتمدة لتنظيم المجال الحضرية: يوضح الجدول المستخرج من الجريدة الرسمية مجموع الميكانيزمات التشريعية التي اعتمدتها الدولة في مجال تنظيم وتسيير المجال

النص التشريعي	أهدافه
قانون البلدية 08/90 المؤرخ في 1990/4/7 المتعلق بالبلدية. **قانون 90 /09 المؤرّخ في 1990/04/07 المتعلق بالولاية**	تحديد صلاحيات ومجال تدخل الجماعات المحلية في ميدان البناء والتعمير.
قانون 90-25 المؤرّخ في 1990/11/18 المتعلّق بالتوجيه العقاري،	تصنيف الأراضي من حيث ملكيتها، طبيعتها، استغلالها ونوعية التدخل عليها.
قانون 90- 29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 يتعلق بالتهيئة والتعمير.	تحديد القواعد العامة الرامية الى تنظيم انتاج الأراضي القابلة للتعمير وتكوين وتحويل الإطار المبني على أساس مبادئ واهداف السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية.
- القانون 06/06 المؤرخ في 2006/02/20 جاء في إطار سياسة المدينة	يمثل القانون التوجيهي للمدينة الذي جاء من اجل محو الفوارق المجالية بين الاحياء وتثمين الاحياء والقضاء على السكنات الهشة وخلق انسجام وتناسق بين احياء المدينة.

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الجريدة الرسمية

كما قدم "**رشيد سيدي بومدين** "طرحا خاصا حول السياسات الاسكانية: "ان الدولة خلقت خاصية واحدة تمثلت في الاستبعاد، وهي تلك التي تتعلق بمن لا يستطيعون بمعنى انه لا يحق من الناحية النظرية الانضمام الى الإسكان الاجتماعي، وتجدر الإشارة هنا الى ان الدولة ورثت تصنيفا مزدوجا لإسكان الايجار وبمجرد ان توقفت البرامج او تباطأت بين عامي 1962-1966 لم يعد من الممكن التمييز بين السكن الاجتماعي البسيط والمحسن من خلال الإبقاء على نفس المعايير بالنسبة للإسكان الحضري". (Rachid sidi Boumdiene,2013,p39)

رابعا سياسة المدينة: وفي إطار تهيئة المجال الحضري عمدت الدولة الى صياغة قوانين جديدة تحت ما يعرف بسياسة المدينة في ظل فشل مخططات التعمير وهو القانون التوجيهي للمدينة 06/06 وعليه حدد القانون اهداف المدينة في هذا المجال، حيث نص في المادة 06 على ان اهداف المدينة هي: - تقليص الفوارق بين الاحياء وترقية التماسك الاجتماعي. - القضاء على السكنات الهشة وغير الصحية. - التحكم في مخططات النقل والتنقل وحركة المرور داخل محاور المدينة وحولها. - تدعيم الطرق والشبكات المختلفة. - ضمان توفير الخدمة العمومية وتعميمها خاصة تلك المتعلقة بالصحة والتربية والتكوين والسياحة والرياضة والترفيه وحماية البيئة. - الوقاية من الاخطار الكبرى وحماية السكان ومكافحة الآفات الاجتماعية والاقصاء والانحرافات والفقر والبطالة. **(الجريدة الرسمية)**

وتهدف سياسة المدينة الى الحد من فجوات التنمية في المدن وإعادة المساواة بين السكان المحرومين داخل احياء الجمهورية. (www.ville.gouv.fr)

خامسا الإجراءات المنهجية للدراسة:

1- **المنهج:** وفي ضوء الدراسة الراهنة و حسب موضوعنا " سياسات اسكانية ام رسم لعشوائيات حضرية" اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم بوصف المجال العام و الخاص وكذلك و صف ابرز خصائص المجتمع المدروس ، و سلوكه و مدى تكيفه معه و كذا و صف العلاقات بين السكان و كذا وصف البني التحتية التي يتوفر عليها القطب الحضري شوف لكداد من مرافق و مؤسسات صحية و تعليمية التي تنتشر بالمنطقة ، و هذا لا ينفي استعمال مناهج أخرى مثل المنهج الإحصائي و المنهج التحليلي اللذان ساعدان في ترجمة الحقائق المتحصل عليها إلى أرقام لتسهيل عملية التحليل و التعليق و التفسير و الخروج بالنتائج النهائية

2- **مجال الدراسة:** لقد تمت الدراسة الميدانية بأحد احياء المدينة الذي يمثل قطبا هاما لاستيعاب الزيادة الديموغرافية، والذي جسد محورا اساسيا في توجيه نمو المدينة وهو القطب

الحضري شوف لكداد. اذ يعتبر الحي هجينا من الأنماط العمرانية، من أبرزها السكن الاجتماعي، السكن الفردي- التجزئة، والسكن العشوائي

3- أدوات جمع البيانات:

من بين أهم أدوات جمع البيانات التي استخدمت في الدراسة ما يلي:

- **الملاحظة:**

وقد اعتمدنا هذه الوسيلة منذ بداية البحث وذلك من خلال الخرجات الاستطلاعية باستخدام الملاحظة المباشرة، وهذا بالذهاب إلى القطب الحضري شوف لكداد، وملاحظة مختلف الأنماط العمرانية السائدة بالقطب مع التركيز على الناحية الفيزيقية للمباني والبنى التحتية التي يتوفر عليها الحي من طرقات وشوارع بالإضافة إلى ملاحظة السكان ملاحظة عامة ومختلف العلاقات التي تنشأ بينهم. كما تم التركيز على مختلف الظواهر المنتشرة بالحي خاصة المتعلقة بالجانب الفيزيقي للحي وأبرز المشكلات المتمثلة في التلوث وانتشار النفايات عبر مختلف انحاء الحي بالرغم من تواجد مركز الردم بالحي.

عرض نتائج الملاحظة: من خلال الدراسات الاستطلاعية التي تمت بالحي والمنطقة بصفة عامة والزيارات المتكررة لمدة تفوق الثلاث سنوات للحي انطلاقا تقريبا من سنة 2014- 2017 فقد تم تسجيل عدد من الملاحظات ركزت فيها المحاور الأساسية على طبيعة الحياة الاجتماعية داخل هذه المنطقة السكنية بهدف معرفة الخصائص الايكولوجية للحي وكذا الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للسكان وكان من أبرزها ما يلي:

- انتشار واسع للمساكن في شكل كتل غير متجانسة، والتي يغلب عليها السكن الهش والعشوائي، إضافة الى بعض الأنماط السكنية كالبناء العمودي المتمثل في السكن الاجتماعي والسكن الوظيفي المحايد للقطب الجامعي الباز هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد السكن الفردي في شكل تحصيصات انطلاقا من قرية أولاد حشيش وكذا من الجانب المحايد لمصنع الرياض (يغلب عليها السكنات الفردية). كما سجلنا وضعية الطرق بالحي والتي في اغلبها طرق ضيقة ومهترئة. والصورة التالية توضح ذلك:

- لاحظنا ان هذه البناءات او المساكن مبنية بأشكال وأنماط مختلفة ولا تخضع لأدنى معايير التصميم خاصة السكنات المحايدة للطرق الرئيسية بالحي، الامر الذي يؤدي الى اختلال على مستوى النسيج الحضري للمدينة.
- على الرغم من قرب المنطقة او الحي من اهم الأقطاب الحضرية المتمثلة في القطب الجامعي والقطب الرياضي والقطب الصحي المتمثل في مستشفى الامومة ومركز معالجة مرض السرطان، وبهذا فهو يعتبر من الشارين او العصب المحرك لقبل المدينة الا انه يتميز بانتشار واسع لمظاهر الترييف وذلك من خلال انتشار الأنشطة الزراعية وتربية المواشي.

- تمت ملاحظة مجمل التغييرات او التعديلات التي تقام على مستوى الأبنية العمودية كتغيير في الواجهات والشرفات المتعلقة بالسكن الاجتماعي لأهداف سيتم التطرق اليها في بند المقابلات. كما تم تسجيل ملاحظات تتعلق بالاستحواذ على القطع الأرضية المحاذية للبناءات العمودية من طرف أصحاب السكنات الأرضية وتحويلها الى حدائق ومساحات خضراء

وتسييجها لتفادي المشاكل مع الفئات الشباب ليلا التي تجسد تجمعات وتكتلات ضمن هذه المساحات. كما سيتضح ذلك من خلال الصور التالية:

- لاحظنا مبدا التراص والالتصاق الذي بنيت به بعض السكنات في الحي خاصة في المنطقة العشوائية وعدم ترك مساحات كافية بين المساكن ووجود ممرات ضيقة الامر الذي يصعب عملية التنقل بين مبانيها، اذ تبدو وكأنها كتلة واحد لمالك واحد، الامر الذي قادنا الى طرح عدد من التساؤلات من أبرزها معرفة الأصل الجغرافي لهؤلاء السكان وعدد الاسر التي تشملها، وطبيعة العلاقة بين السكان وهذا في ظل الخصائص الثقافية لسكان المدينة.
- وفي نقطة أخرى فقد تم تسجيل ملاحظات حول المواد المستعملة في البناء والمتمثلة في" الطوب والتارنيت " خاصة في السكنات العشوائية وفي بعض سكنات التجزئة (التحصيص) هذه الأخيرة التي تخضع لمجموعة من المعايير ومقاييس البناء الا اننا لاحظنا اختلال في طرق البناء والتشييد بالنسبة لهذه المساحات، مما يجعلنا نتساءل عن غياب المراقبة ومؤسسات التهيئة في عملية الإنجاز التي تؤسس على مجموعة من الرخص والوثائق والتي تستند الى مخطط البناء.
- الانتشار الواسع للنفايات عبر شوارع وطرقات المنطقة وحول السكنات بصورة رهيبة توحي لانعدام أدني شروط النظافة وانتشار مختلف الملوثات من النفايات المنزلية الى الصلبة بعشوائية وانتشار لروائح كريهة بالحي، بالرغم من حيازة الحي على مرصد او مركز لردم النفايات وحماية البيئةECOSETE"
- كما لاحظنا انعدام او نقص على مستوى عمليات التهيئة العمرانية خاصة فيما يخص البنى التحتية او ما يعبر عنه بالخدمات الارتكازية المتمثلة في عدم تعميم شبكة الكهرباء على

مختلف الأبنية خاصة بالسكن العشوائي مما اضطر بالسكان الى توزيع عدد من الخطوط الكهربائية من عدة مساكن مجاورة والاشتراك في الفواتير كما صرحوا به. كذلك عدم تعميم شبكة الغاز الطبيعي سواء في السكن العشوائي او السكنات الفردية، مشكل تعبيد الطرقات، تنظيم قنوات الصرف الصحي سواء بالتحصيصات او السكن العشوائي فاغلب السكنات في إطار التجزئة تعاني من مشكلة الصرف الصحي.

- سجلنا نقص في انتشار المحلات والأسواق لاقتناء حاجيات السكان الامر الذي يضطرهم بالتنقل الى وسط المدينة من اجل جلب احتياجاتهم، وما سجلناه حول هذه المحلات ما هو منتشر عبر المحلات المتواجدة بالسكن الاجتماعي والتي تمثل في الغالب محلات للمواد الغذائية ومكتبات بحكم القطب الجامعي، ومقاهي، بمعنى تقليص دور ووظيفة هذه المنطقة الحضرية في النشاطات المذكورة.

- سجلنا نقص فيما يخص المرافق الخدماتية مقارنة بحجم السكان، كالمؤسسات التعليمية والتي تقتصر على التعليم الابتدائي والمتوسط، وغياب بقية الاطوار(الثانوي) هذا من جهة. ومن جهة أخرى المسافة المسجلة بينها وبين التجمعات السكنية في ظل انعدام خطوط النقل داخل الحي، الامر الذي يعرقل عملية مواصلة الدراسة خاصة في الفترة الشتوية. بالإضافة الى غياب مراكز التكوين المهني وأماكن الترفيه والمساحات الخضراء.

- قلة وسائل النقل وعدد الخطوط التي تمر بالحي بالإضافة الى الازدحام الذي تعرفه المنطقة.

هذا فيما يخص المظهر الخارجي للحي والسكنات، اما بالنسبة للمظهر الداخلي للمسكن فقد تم تسجيل ما يلي:

- ضيق المساحة السكنية على مستوى مختلف الأنماط السكنية المنتشرة بالمنطقة.
- وجود تشققات على مستوى السقف والارضيات وانعدام منافذ التهوية والشمس مما يخلق رطوبة داخل السكنات تؤدي الى انتشار مختلف الامراض التنفسية خاصة منها.

- استغلال المسكن في أنشطة ووظائف عدة خاصة (الكهرباء والميكانيك).

- اغلبية المساكن عبارة عن مراقد ليلية فقط، في ظل غياب أدني شروط الحياة.
- اغلبية المساكن تضم غرفة او غرفتين مع انعدام المطبخ والحمام.

المقابلة: في هذه الدراسة تم الاعتماد على المقابلة كأداة أساسية بعد الملاحظة نظرا لطبيعة الموضوع التي تبحث في "سياسات اسكانية ام رسم لعشوائيات حضرية". وقد عمدت الى مقابلة العديد من المسؤولين، اين يتم جمع المعلومات والاحصائيات المتوفرة حول المشكلات الحضرية التي يعيشها او يعرفها الحي والاليات والسياسات المستخدمة في احتواء عدد المشكلات، من مراكز عدة، مركز الإنجاز العمراني، ومديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، وديوان الترقية

والتسيير العقاري، بالإضافة الى عدد من مكاتب الدراسات العمرانية على مستوى الولاية. وفي إطار البحث عن أساليب التخطيط المتبناة في تنظيم وتسيير المجال الحضري لمدينة سطيف والمشكلات التي تتخبط فيها احياء المدينة، ونظرا لضيق المجال فقد تم التركيز على ثلاث مقابلات من خلالها سيتم التعرف على أبرز اليات السياسة الاسكانية المعتمدة في الحي وقبل طرح المقابلات وفي صورة وجيزة تم تحديد اهم المحاور التي اثير حولها النقاش مع مسؤولي الهيئات وعينة من السكان وكانت كالاتي:

اعتمدت على مجموعة من الأسئلة تمحورت حول تخطيط الاحياء السكنية و طرق التحكم ومعالجة مشكلة السكن و الإسكان بالإضافة الى التقصي و البحث عن المشاريع المستقبلية فيما يخص البرامج السكنية و مختلف التجهيزات و المرافق التي تصحبها على مستوى احياء المدينة، ثم الانتقال الى الحديث عن التوسع العمراني الذي شهدته المدينة و بالخصوص حول التجمع الثانوي الذي اصبح يشكل قطب حضري هام و هو قطب شوف لكداد و اهم السياسات و التدخلات التي عرفها الحي ، كما عرفت هذه المقابلات نقاشا حول مخططات التعمير من جهة و سياسة المدينة وفقا للقانون التوجيهي للمدينة وكذا معرفة عوامل تفاقم العشوائيات الحضرية بالحي. وقد تعددت واختلفت وجهات النظر فيما يخص هذا الموضوع باختلاف الاختصاصات والهيئات المسؤولة:

المقابلة الأولى: أجريت المقابلة مع مهندس معماري

- أكد المبحوث على ان تخطيط الاحياء السكنية يخضع لمقاييس العلو، حجم الطرق، الأماكن التجارية، المساحات الخضراء، الخدمات التعليمية من الناحية النظرية موجودة لكن من الناحية التطبيقية قد يتغاضى المخطط عن بعض الأمور وارجع هذا الامر الى عديد المشاكل التي تعترضها والمتمثلة في انعدام او غياب المراقبة فيركز التعمير على السكن فقط ويهمل بقية الخصائص والمقاييس المتمثلة في المساحات الخضراء، الهواء، الشمس.
- اما فيما يخص اليات معالجة مشكلة السكن والإسكان فقد أكد المبحوث على سياسة التوسع العمراني من خلال اصدار السلطات المحلية لمجموعة من القرارات التي تهدف لإنجاز مشاريع اسكانية جديدة. وفي نقطة أخرى أكد المبحوث على ان هذه السكنات لا تخضع لرغبات السكان فهي تجسد مراقد في اغلبها.
- و فيما يتعلق بالمشاريع المستقبلية فقد ادلى المبحوث بانه من ابرز المشاريع المستقبلية هو انجاز سكنات فردية تكون محققة لرغبات الافراد، بالإضافة الى المخطط الخماسي الذي أصدره رئيس الجمهورية 1 مليون سكن، كما اقر بانه لا يمكن القضاء او التخفيف من ازمة السكن

نظرا للتوزيع غير العقلاني الذي تخضع له عمليات توزيع السكن بالرغم من دفتر الشروط الذي يوضح اليات الاستفادة من السكن العمودي بمختلف الصيغ ،كما يرجعها الى سببين وهما –إعادة بيع السكنات بمبالغ باهظة، - و السبب الثاني يتمثل في غياب الوعي الثقافي للمواطنين و الانتهازية لدى الفرد الجزائري.

- كما أضاف نقطة حساسة وهو عدم اشراك مختلف الاختصاصات في رسم ووضع خطة لنمو المدينة وتوسعها ساهم في تفاقم مشكلة السكن والإسكان الاعتماد الا على الجانب التصميمي للمساكن والعمارات دون مراعاة مختلف شروط الإسكان وتوفر بعض التجهيزات.

- وبالحديث عن التوسع العمراني الذي تعيشه المدينة على حساب التجمعات الثانوية المحيطة بها خاصة تجمع شوف لكداد فقد أكد المبحوث ب ما يلي: - التجمع الحضري شوف لكداد يعتبر من أبرز توجهات المدينة في نموها فقد استقطب هذا الحي اعدادا هائلة من السكان جراء عمليات النزوح الريفي التي شهدتها المدينة خاصة في فترة السبعينات مع تشييد مصنع الرياض بالحي. ومع تجسيد القطب الجامعي الباز فقد صاحبه ظهور مفاجئ لسكنات هشة وعشوائية طوقت هذا القطب، وهذا من اجل لفت انتباه السلطات المحلية لتفاقم مشكلة الإسكان بالحي وكذا الحصول او الاستفادة من سكنات اجتماعية، بالرغم من توزيع ما يقارب 300 وحدة سكانية استفاد منها سكان هذه العشوائيات، وسياسة الهدم والازالة التي طبقتها السلطات المحلية، وكذا سياسة التجزئة (تحصيصات) استفاد منها سكان المدينة بصفة عامة داخل هذا القطب الحضري الا ان هذا لم يمنع من تمادي وتوسع هذا النمط من السكن الفوضوي.

المقابلة الثانية: أجريت المقابلة مع موظف بمصلحة السكن

انطلق المبحوث في حديثه عن المدينة والمشاريع التنموية التي تعرفها وتنظيم مجالها، حيث أكد على نقطة مقاييس التخطيط التي تخضع لها احياء مدينة سطيف والمتمثلة في المساحات الخضراء، طرقات، قنوات الصرف الصحي، مع اشراك المواطن في هذا من خلال ثقافة الفرد الساكن بالمدينة ومختلف السلوكات والتصرفات تجاه نظافة المدينة هذا من جهة و من جهة أخرى فقد اكد بان عدم نجاعة مخططات التعمير يكمن في تأخرها في الإنجاز و الذي يعتبر عاملا أساسيا في تفاقم مشكلة السكن و الإسكان بالمدينة .كما أشار الى ان اغلب او النسبة الأكبر من السكنات المنجزة لا تلبي او تخضع لرغبات السكان نظرا للعجز في قطاع السكن وبالتالي التشييد من اجل إسكان اكبر قدر ممكن من السكان و التخفيف من ملفات الطلب على السكن.

وفيما يخص الاليات معالجة مشكلة السكن والإسكان بالمدينة فقد اكدها في البرامج التي تخصصها الدولة والمتمثلة في تخصيص سكنات اجتماعية حيث تأخذ بعين الاعتبار أولوية السكان المحتاجين وكذلك اقدمية الملف، بالإضافة الى القضاء على السكنات الهشة من اجل إقامة سكنات أخرى مكانها والاستفادة من المساحات العقارية التي تتركها هذه السكنات. كما صرح بمسالة التخفيف من مشكلة السكن عن طريق الصيغ الجديدة والمختلفة التي عرفها قطاع السكن منها السكن الترقوي والسكن التساهمي والسكن الاجتماعي. فقد عرفت المدينة من خلال هذه الصيغ توسعا في مختلف الاتجاهات ففي الجهة الشرقية نجد الهضاب امتداد لحي حشمي وفي الجهة الغربية نجد حي شوف لكداد.

وبالنسبة لحي شوف لكداد فقد عرف هذا الحي توسعا كبيرا بفعل عمليات النزوح من داخل وخارج المدينة، خاصة بعد تجسيد القطب الجامعي الباز الذي استقطب اعدادا هائلة من السكان خاصة في المنطقة العشوائية، بالإضافة الى توزيع تحصيصات عدة من اجل تحسين السكن وتمكين المواطن من الحصول على سكن لائق.

المقابلة الثالثة: أجريت المقابلة مع موظف في مركز الإنجاز العمراني

انطلقت المقابلة من خلال مناقشة عدد من القضايا و المسائل المتعلقة بقطاع السكن ،حيث اكد المبحوث عمليات التخطيط او ما يعرف بالمخططات العمرانية المتمثلة في PDAU وPOS لا تخضع لأدنى المعايير و قد جاءت بهدف تنظيم المجال الحضري للمدينة الا ان تخطيط الاحياء السكنية بالمدينة لا يخضع لمقاييس فمعظم السكنات المنجزة من اجل التعمير و استغلال القطاعات المبرمجة للتعمير دون الاخذ بعين الاعتبار رغبات المواطن هذا من جهة ومن جهة أخرى فان استغلال الأرضي للبناء من اجل مشاريع و برامج سكنية دون تجهيزها، وهذا لتغطية النقص في مجال السكن نظرا للنمو الديموغرافي الذي تشهده المدينة.

كما اقر المبحوث بان الدولة لجات الى تبني مجموعة من الاليات والطرق لمعالجة مشكلة السكن والإسكان بالمدينة والمتمثلة في الكم بمعنى الاكثار من البناءات السكنية والتوسع العمراني في ظل البرامج التي تصدرها الدولة. وأشار الى ان هذه المخططات اثرت او زادت من تفاقم مشكلة السكن من خلال عمليات التأخر في الإنجاز وكذا ضعف البنية بمعنى الطلب أكثر من العرض.

اما فيما يخص التحكم في مشكلة الإسكان من خلال متابعة عملية توزيع السكنات حيث قرنها برجوع الدولة الى سياسة الكراء التي قد تساعد على التخفيف من مشكلة السكن. وكذا اعداد خطط تنموية من اجل ترقية الاحياء والنهوض بها كتوفير مساحات خضراء وتوزيع

عدد من المرافق والخدمات التعليمية والصحية تشمل عددا من احياء المدينة خاصة بالنسبة للمشاريع والبرامج الجديدة.

و قد تم التطرق بالحديث عن حي شوف لكداد كمثال حي يترجم عمليات التوسع التي عرفتها المدينة نحو الضواحي و الأطراف، حيث اكد المبحوث بان الحي يعتبر قطب حضري هام اذا دعم من طرف السلطات المحلية بمشاريع إسكان هامة ،خاصة بعد الحاقه بالقطب الجامعي الباز للمحافظة على المنظر الخارجي للحي و هذه المنشآت، فقد قادنا الحديث الى نشأة هذا الحي ابرز العوامل التي لخصها في مصنع الرياض الذي جذب اليد العاملة نحوه، ثم التعريف بأهم المشاريع الاسكانية التي حضي بها الحي خلال فترات تطوره و المتمثلة في السكنات الاجتماعية و التحصيصات، الا ان النمط الغالب على هذا الحي هو شيوع السكن الفوضوي غير المخطط الذي شمل عددا كبيرا من السكان سواء من داخل المدينة او خارجها .كما تم التطرق الى تدخلات السلطات المحلية فيما يخص القضاء على هذه السكنات الفوضوية لكن دون جدوى .كما ارجعها الى التأخر في تسليم المشاريع السكنية في الآجال المحددة لها ساهم في انتشار مثل هذه السكنات.

المقابلات مع السكان:

بالنسبة لهذا العنصر ونظرا لضيق المجال الذي يحول دون تجسيد جميع المقابلات التي تمت مع السكان فقد تم تقسيمها حسب مجتمع البحث المتعامل معه والذي يفرز لنا ثلاثة تكتلات غير متجانسة والمتمثلة في عينة من سكان التحصيصات، عينة يمثلون السكن الاجتماعي، وعينة يمثلون السكن العشوائي ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- **بالنسبة للعينة التي تمثل فئة السكن العشوائي:** لقد تم استجواب عدد من سكان هذا النمط، فمن خلال الدراسات الاستطلاعية المتكررة بالحي ومن خلال ما ادلى به اغلبية المبحوثين فإننا نؤكد انهم يحملون نفس الخصائص الايكولوجية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وبدرجات متفاوتة، الا انهم يجمعون على ما يلي:

- وجود كتلتين من السكنات العشوائية على غرار قرية أولاد حشيش، فالكتلة الأولى تضم سكان ولاية سطيف من بلديات وسكان الاحياء المجاورة الذين انتقلوا الى الحي بغية الحصول على سكن، اذ تتراوح مدة اقامتهم بين 5 سنوات و25 سنة. وسبب الانتقال هو ارتفاع أسعار الكراء داخل ووسط المدينة الامر الذي أدى بهم الى التوجه نحو هذه العشوائيات لأنها تقدم بأسعار منخفضة، وكذا لفت انتباه السلطات نحو هذه السكنات من اجل تحسين وضعية السكان وطريقة للحصول على سكن لائق. كما عبر المبحوثون عن استيائهم تجاه عمليات

توزيع السكن الاجتماعي داخل الحي، والتي استفاد منها سكان الاحياء بوسط المدينة وتم تجاهلهم تماما فقد أكد المبحوثون على ان هذه العملية لا تخضع لأية مراقبة او دراسة

اما الكتلة الثانية فتشكل سكان أولاد نايل، المسيلة، عين الخضراء وبوسعادة والذين تقدر مدة تواجدهم بالحي ملا يقل عن 40 سنة فأكثر، حيث كان هذا الحي نقطة جذب لهذه الفئة نظرا للخصوصية الزراعية للأرض التي يشملها، ومن جهة أخرى جسد نقطة استقطاب هامة لليد العاملة جراء تجسيد مصنع الرياض. وقد أكد المبحوثون انه بالرغم من السنوات التي قضوها في هذا الحي الا انهم لم يستفيدوا من أي تدخل من طرف السلطات المحلية لتحسين أوضاعهم سواء اكان سكنا اجتماعيا او تمليكهم عقود لحيازتهم مساحات وأراضي من الحي تسهل عليهم عملية تحسين مساكنهم. ونظرا لطبيعة الحياة الرعوية التي يعيشونها انهم يفضلون البقاء بأراضيهم مع شرط تسوية عقود الملكية. مع الحاق الحي بشبكة الغاز الطبيعي وشبكة المياه الصالحة للشرب وتوفير النقل من اجل مواصلة دراسة أبنائهم.

هذا من جهة ومن جهة أخرى فان كل المبحوثين يؤكدون افتقار الحي لكل المرافق الخدماتية وهذا ما ادلى به المبحوثين:

وفي إطار التساؤل عن طبيعة العلاقات مع الجيران، فقد أكد المبحوثون انهم على اتفاق وتعاون فيما بينهم مشكلين كتلا اجتماعية فيما بينهم، وهذا ما سجلناه من خلال الملاحظة العينية والمتكررة. الا ان هناك نفور من بعض الجماعات الدخيلة على هذه الكتل والتي تحمل الكثير من الشبهات نظرا للمشاكل التي تخلقها والمتمثلة في مشاكل لا أخلاقية تساهم في تفشي الانحراف والجريمة **مثلا التدخين بالنسبة لفئة النساء، الخروج والوقوف امام مداخل المساكن دون ستر، والحديث مع المارة.** كما اكدت بعض المبحوثات ان هذه الفئة تشكل قلقا لديهم خوفا على ازواجهن وأولادهم، وان الظروف الاقتصادية وارتفاع سعر الكراء داخل احياء المدينة هو الذي حولهم لمثل هاته الاحياء والمناطق العشوائية التي لا تمثل لا ثقافتهم ولا مستوى حياتهم الاجتماعية.

- اما عن المشاريع السكنية المقامة بالحي فقد صرح المبحوثون ان هناك فئات لا ندري من اين تأتي هي التي تستفيد منها. فكل مرة نتلقى وعود من طرف السلطات المحلية الا انها لم تحرك ساكنا تجاهنا حيث تم توزيع سكنات اجتماعية بالمنطقة ولم يستفد منها أي ساكن داخل الحي والفئة التي تحصلت على هذا السكن من احياء المدينة كحي الكومبيطا وحي ديار النخلة والمعبودة...الخ. لذلك نحن نتساءل عن حقنا في الاستفادة ماذا عن الملفات الموضوعة على مستوى السلطات والى متى ونحن على هذه الحالة.

- **بالنسبة للعينة التي تمثل السكن الاجتماعي:** من خلال جملة المقابلات التي تمت مع فئة السكان الذين يمثلون السكن الاجتماعي فقد أكد اغلب المبحوثين ان هذه السكنات تجسد ملجا يوفر نوعا من الحياة الكريمة بالنظر للسكنات العشوائية لا أكثر،
- اما بالنسبة لتساؤل حول التغييرات التي أجريت على مستوى السكنات فقد أكد المبحوثين انه نظرا لضيق السكن والذي تتراوح مساحته بين 55م و65م ولهذا لجا معظم السكان لتغيير الشرفات وزيادة مساحتها للمسكن، كما تم استغلال الطابق الأرضي المخصص لكراء محلات الى سكنات.
- كما أكد المبحوثون قضية التلوث المنتشرة بالحي خاصة في الواجهة المطلة على سكنات التجزئة جراء الواد الذي يعبرها. وان هذه المساحة مستغلة من طرف الحيوانات.
- اما عن استغلال المساحات الامامية بالنسبة لأصحاب الطوابق الأولى او ما يعبر عنه - **بثقافة التحايل**- فقد صرح المبحوثون بانه استغلال وتعدي لكن بهدف الحماية نظرا للتجمعات الليلية بهذه السكنات، لذلك تم استغلال هذه المساحات وتسييجها وتحويلها لمساحات خضراء.

بالنسبة للعينة التي تمثل فئة التحصيصات "التجزئة": أكد المبحوثون انه بالرغم من حصولهم على قطع أرضية من اجل تحسين ظروفهم السكنية الا ان اغلبيتهم قاموا ببناءات لا تخضع لمعايير وشروط البناء المعمول بها وهذا راجع لعدم حيازتهم على وثائق الملكية لذلك بنيت بطريقة عشوائية، بالإضافة الى الجانب الاقتصادي لهذه الفئة ومحدودية الدخل وارتفاع أسعار مواد البناء.

كما صرح المبحوثون بانعدام التهيئة للحي خاصة الطرقات والشوارع وكذا قنوات الصرف الصحي. فالطرق مهترئة وفي فصل الشتاء تشكل بركا او مستنقعات مما يصعب عملية التنقل داحل الحي

اما عن العلاقة فيما بينهم فهي تكاد تنعدم وهذا راجع لخصوصية وطباع كل فرد واصله بمعنى المكان الذي جاء منه.

اما عن المرافق والخدمات فهي تبقى قليلة وبعيدة ولا تلبي او تفي بالغرض لذلك نتوجه الى وسط المدينة لقضاء الحاجيات حتى الأبناء يكملون دراستهم بباقي مؤسسات المدينة خاصة الطور الثانوي.

وفي إطار التساؤل عن المشاريع التنموية التي حظي بها الحي، فقد أكد المبحوثون على انها مشاريع إيجابية خاصة منها الصحية والتعليمية(الجامعة)، والقطب الرياضي الذي احتضن أبناء المنطقة فهو يعتبر بالنسبة لهم مكان امن لأولادهم أفضل من تجمعهم بين شوارع الحي.

النتائج في ضوء الفرضيات:

- تحققت الفرضية الأولى والثانية واللتان تبحثان في مساهمة الحراك المجالي والنمو الديموغرافي وحركات الهجرة الداخلية في بروز وتفاقم العشوائيات الحضرية. فقد أدى ارتفاع النمو الديموغرافي وحركة الهجرة الداخلية بالمدينة الى ضعف سياسات الإسكان والعشوائيات الحضرية ففي إطار التوسع والحراك المجالي الذي عرفته المدينة أدى ذلك الى حدوث خلل على مستوى النسيج الحضري، بالرغم من وضع مجموعة من الميكانيزمات التي تتحكم في نمو وتوجيه السكان داخل المدينة وبالتالي ضبط عملية النمو العشوائي للمدينة على حساب التجمعات الثانوية المحيطة بها والتي أصبحت تشكل اقطاب حضرية بامتياز واخضاعها لمجموعة من المخططات كمخطط شغل الأراضي حال دون التحكم في التدفق السكاني الذي عرفته المنطقة خاصة تجاه السكنات العشوائية التي اعتبرها السكان كورقة او منفذ للحصول على سكن لائق، الا ان الواقع افرز عكس ذلك، فقد أدت حركات الهجرة و ارتفاع النمو الديموغرافي بالحي الى ارتفاع وتيرة العشوائيات.
- تحقق الفرضية الثالثة والتي تؤكد ان سياسات الإسكان المعتمدة غير كافية للحد من ظاهرة العشوائيات في إطار القانون التوجيهي للمدينة الذي ينص على محو الفوارق المجالية والاجتماعية بين الاحياء، الا اننا نخلص الى نتيجة حتمية وهي ان ضعف اليات وسياسات الإسكان وتفاقم السكنات العشوائية بفعل ارتفاع منحى النمو الديموغرافي والحراك المجالي خاصة في ضوء استفادة سكان المدينة من سكنات اجتماعية داخل هذا القطب واستبعاد سكانه.
- تفاقم مشكلة الإسكان من خلال ارتفاع العشوائيات الحضرية والتي أصبحت ملاذا لسكان المدينة من اجل الحصول على سكن حيث اعتبرها البعض الية او اجراء بغية تحسين أوضاعهم السكنية سواء من خلال الحصول على سكن عمودي باي صيغة من صيغه او في إطار الحصول على قطع أرضية "سياسة التجزئة".
- برامج الإسكان في المدينة الجزائرية بصفة عامة تبحث عن الجانب الكمي فقط واهمال وقصور واضح في الجانب الكيفي وهذا ما يتضح في السكنات الاجتماعية حيث ان التصميم لا يتناسب وحجم الاسرة، مما يستدعي بالسكان الى اجراء تغييرات على مستوى مساكنهم،

وبالتالي الدفع نحو عجلة التجاوزات العمرانية سواء اكان داخل المسكن او المحيط الخارجي للمساكن من خلال استغلال المساحات المجاورة لها او الفضاءات وتحويلها لخدمة مصالحهم الشخصية.

- كما نسجل فشل على مستوى السياسات الاسكانية حيث تبين انها سياسات كمية بعيدة عن تحقيق النوع او الكيف وهذا ما تجلى في انعدام تام للتهيئة الحضرية المتمثلة في تعبيد الطرق والشوارع، عدم إيصال الحي بشبكة الهاتف والانترنيت، انعدام المساحات الخضراء، نقص على مستوى المؤسسات التعليمية بالنسبة للأطوار الثلاث، نقص في توزيع خطوط النقل عبر الحي والربط بينه وبين بقية احياء المدينة، قنوات الصرف الصحي، شبكة الغاز، النظافة).
- تحقق الفرضية الرابعة والتي مرادها للسكان نظرة سلبية تجاه البرامج الاسكانية المسطرة في المنطقة، كما ان هذه البرامج لم تحافظ على الخصوصية الاجتماعية والثقافية للسكان.
- اعداد مشاريع اسكانية بعيدا عن مبدا التشاور واشراك جميع الأطراف بما فيهم المواطن وبذلك يبقى الهدف تحقيق الكم على غرار الكيف وزيادة الهوة والفجوة بين الاحياء.

النتائج العامة

نخلص في الأخير الى اننا نفتقر وحسب الطروحات المقدمة الى ما يعرف بالحكامة الحضرية فالسياسات الاسكانية المعمول بها في مدننا ساهمت او كرست في تفاقم العشوائيات الحضرية، وهذا انطلاقا من اعتماد الكم واهمال الكيف وهذا راجع الى:

- غياب الرقابة امام الاستغلال الفوضوي للمساحات العمومية المحيطة بالمجمعات السكنية والمخصصة للمساحات الخضراء والمرافق العمومية والتجهيزات المختلفة وبروز مصطلح ذو دلالة قوية –ثقافة التحايل- .
- غياب إجراءات وقوانين فعالة للمحافظة على الوجه العام للوحدات السكنية والمجمعات السكنية والحد من النمو العشوائي للسكنات الذي انجر عنه احزمة عشوائية محاذية للمحيط المخطط.
- ضعف اليات وادوات التعمير مما أدى الى التوزيع العشوائي للمشاريع والتجهيزات دون مراعاة قواعد التهيئة، مما ترتب عنه صعوبات في إيجاد قواعد أرضية لاحتواء برامج سكنية جديدة، بالرغم من مجموع التدخلات المتمثلة في سياسة التجزئة كبديل عن السكنات العشوائية.

وبالتالي فان المعادلة المطروحة للنقاش والتي افاضت الاشكال التالي:

سياسات اسكانية= عشوائيات حضرية قد تحققت من خلال

غياب الحكامة الحضرية والتي أدت الى خلق فوارق مجالية واجتماعية من خلال المؤشرات التالية:

= عدم اشراك المواطن

=طرح عشوائي للبرامج

=ضعف السياسات الاسكانية=عدم التطبيق الفعلي لسياسة المدينة (القانون التوجيهي للمدينة).

المراجع والهوامش:

1- ابن منظور: لسان العرب، الجزء6، دار احياء التراث العربي بيروت،1996.

2- حسن سيد سليمان: المدخل الى العلوم السياسية، دار جامعة افريقيا العالمية للطباعة الخرطوم،2010

3- عبد الحميد دليمي: دراسة في العمران والسكن والإسكان، مخبر الانسان والمدينة، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة.

4- جيلاني بن عمر: ترجمة عبد الغاني بن منصور، ازمة السكن، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

5- عبد الرزاق احمد سعيد صعب: التخطيط الحضري للمدينة بين التطبيق والنسيان، مجلة دراسات تربوية العدد 7، 2009.

6- السيد عبد العاطي سيد: علم الاجتماع الحضري مدخل نظري، الجزء الاول، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003.

7- محمد بهضوض: مقال سياسة المدينة في المغرب، الحوار الوطني لسياسة المدينة، ماي 2012.

8- عبد الكريم اشبون: مقال حول سياسة المدينة في المغرب، الجريدة الالكترونية هسبريس، ماي2012.

9- عبد العزيز رشدي: مقال بعنوان الحكامة الحضرية، المركز العربي للتنمية الفكرية، المغرب، أكتوبر 2015.

10- عبد العزيز رشدي المرجع نفسه.

11- هناء الجوهري: دراسة العشوائيات في المجتمع المصري، دراسات وبحوث اجتماعية، مطبعة العمرانية للاوفست، القاهرة،2008.

12- مصطفى محمود: العشوائيات وثقافة الفقر، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة،2014.

13- احمد بوذراع: التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن، منشورات جامعة باتنة،1997.

14- Taleb Karim: la politique social de l'habitat en Algerie: impacts sur le développement économique et socia l,université tizi ouzou,2017.

15- Rachid sidi Boumediene : Echec des instruments ou instruments de l'échec?,Alger;2013

www.ville-gouv.fr: Qu'est-ce que la politique? 9/12/2016

المراجع:

1- ابن منظور: لسان العرب، الجزء6، دار احياء التراث العربي بيروت،1996.

2- احمد بوذراع: التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن، منشورات جامعة باتنة،1997.

3- جيلاني بن عمر: ترجمة عبد الغاني بن منصور، ازمة السكن، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

4- حسن سيد سليمان: المدخل الى العلوم السياسية، دار جامعة افريقيا العالمية للطباعة الخرطوم،2010

5- عبد الحميد دليمي: دراسة في العمران والسكن والإسكان، مخبر الانسان والمدينة، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة.

6- عبد العزيز رشدي: مقال بعنوان الحكامة الحضرية، المركز العربي للتنمية الفكرية، المغرب، أكتوبر 2015.

7- السيد عبد العاطي سيد: علم الاجتماع الحضري مدخل نظري، الجزء الاول، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003.

8- عبد الرزاق احمد سعيد صعب: التخطيط الحضري للمدينة بين التطبيق والنسيان، مجلة دراسات تربوية العدد 7، 2009.

9- عبد الكريم اشبون: مقال حول سياسة المدينة في المغرب، الجريدة الالكترونية هسبريس، ماي2012.

10- محمد بهضوض: مقال سياسة المدينة في المغرب، الحوار الوطني لسياسة المدينة، ماي 2012.

11- مصطفى محمود: العشوائيات وثقافة الفقر، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة،2014.

12- هناء الجوهري: دراسة العشوائيات في المجتمع المصري، دراسات وبحوث اجتماعية، مطبعة العمرانية للاوفست، القاهرة،2008.

13-Taleb Karim: la politique social de l'habitat en Algerie: impacts sur le développement économique et socia l,université tizi ouzou,2017.

14-Rachid sidi Boumediene : Echec des instruments ou instruments de l'échec?,Alger;2013

www.ville gouv.fr: Qu'est-ce que la politique? 9/12/2016